المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 81/ شهر حزيران/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/2/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

تحليل العلاقة الترابطية بين الاختلالات الهيكلية والصناديق السيادية في العراق

Analysis of the relationship between severely funds in Iraq

أ. د. منى يونس حسين م. د. احمد اياد ابراهيم
Muna Younus Hussein Ahmed Ayad Ibrahim
munayounis09@uomustansiriyah.edu.iq Mahmadayad1980@uomustansiriyah.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

الكلمات الرئيسية: اختلالات ،صناديق سيادية، قطاعات انتاجية ،الاقتصاد العراقي
Keywords: imbalances، sovereign funds، productive sectors، Iraqi economy

المستخلص

كان الاقتصاد العراقي ولا زال يعاني من الادارة المالية غير الكفؤة التي اخلت بهيكله الاقتصادي والذي نجم عنه استمرار اعتماده على القطاع النفطي في تمويل النشاط الاقتصادي والنهوض بواقعه المتخلف، اذ توصل البحث الى سيادة حالة التشوه في الهيكل الانتاجي الحقيقي حيث شهدت القطاعات الانتاجية غير النفطية نسب مساهمة ضئيلة في تكوينها للناتج المحلي الاجمالي فضلا عن سيادة النمط الخدمي عليها. فضلا عن عدم قدرة المعنيين في توجيه الموارد الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف التي من شأنها ان تساهم في تعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستمر ومستدام، فيما اوصى البحث بضرورة رفع مستوى مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن ضرورة تفعيل تطبيق الصندوق السيادي في العراق وفقا لما تم عرضه في هذا البحث الامر الذي يساعد على معالجة الاختلال الهيكلي في العراق.

Abstract

The Iraqi economy was and still is from financial management، and the start of economic activity and its backward reality، as the research reached the predominance of deformity in the skeletal structure، where the oil-producing sectors witness the percentage of the contribution of the internal appearance in its composition to the gross product، as well as the pattern of the service pattern on it. As well as the inability to hostility in directing economic resources towards economic development for what was presented in this research، which helps to address the structural imbalance in Iraq.

المقدمة

يعد الاختلال الهيكلي من أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وهذا ناجم عن عدم قدرة المعنيين في توجيه الموارد الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف التي من شأنها ان تساهم في تعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستمر ومستدام، اذ كان لضعف دور القطاع الصناعي والزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، واعتماد الاقتصاد على مورد اقتصادي وحيد كالنفط مثلاً في تمويل نفقاتها المتعددة، يجعل الاقتصاد عرضة للأزمات والتقلبات نتيجة لتذبذب وعدم استقرار أسعار ذلك المورد، على خلاف الدول التي تمتع بميزة التنوع في قطاعاتها الاقتصادية المنتجة من صناعة وزراعة وخدمات وسياحة... الخ، والتي بإمكانها مواجهة الازمات الاقتصادية والاستفادة من الفوائض الريعية في تمويل القطاعات الاقتصادية المنتجة ودعمها لغرض تنويع مصادر الدخل، ذلك لان

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 81/ شهر حزيران/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/2/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

التنويع الاقتصادي إلى جانب النفط من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام. لذا اقتضت الضرورة الى انتهاج نهج جديد يمكن ان يسهم في تنوع الهيكل الاقتصادي في العراق وتجنب او التخفيف من حدة الازمات التي تحدث في السوق النفطية العالمية وذلك من خلال انشاء صندوق سيادي يكون هدفه الرئيس استثمار الايرادات النفطية في تنويع الاقتصاد الانتاجي والنهوض فيه والحد من تأثير انخفاض اسعار النفط العالمية على الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلال الهيكلي الذي كان ومازال يتسع بسبب اعتماد العراق بشكل مستمر على القطاع النفطي مهملا بذلك بقية الاقطاعات الانتاجية الاخرى والتي يمكن النهوض بها بسهولة فيما لو توافرت الارادة بالنسبة للمعنيين.

فرضية البحث: يحاول البحث دراسة فرضية مفادها"ان للصندوق السيادي امكانية للحد وتقليص حالات الاختلال الهيكلي وتويع مصادر التمويل في الاقتصاد العراقي فيما لو تم تطبيقه بشكل سليم"

اهداف البحث: يهدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق جملة من الاهداف من ابرزها:

1 – التعرف على ماهية الاختلال الهيكلي
2 – تحليل واقع هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق
3 – التعرف على دوافع و اليات عمل الصندوق السيادي في العراق
4 – بيان العلاقة بين الاختلال الهيكلي والصندوق السيادي في العراق

حدود البحث:

الحدود المكانية: تمثلت في الاقتصاد العراقي

الحدود الزمانية: شملت المدة 2004-2020

منهجية البحث: لغرض تحقيق اهداف البحث وبيان صحة او خطة فرضيته اعتمد الباحث على اسلوب التحليل الاستقرائي عبر تحليلها للبيانات قيد البحث وتتبع تطوراتها ومن ثم استنباط الأثار والنتائج وفقا لذلك.

المحور الاول : ماهية الصناديق السيادية

يمكن ان نعرف صناديق الثروة السيادية او ما يسمى اختصارا بالصناديق السيادية اعتمادا على ما تم تعريفه سابقا من قبل المنظمات الدولية والتي تشير الى انها صناديق استثمارية مملوكة للدولة تلك الملكية التي اعطتها صفة السيادة والتي واجبها تقديم استثمارات محلية ودولية طويلة الاجل من اجل الحصول على عوائد اكثر استقرارا من خلال ادارة المدخرات الوطنية والفوائض المالية واحتياطيات النقد الاجنبي الفائضة عن حاجة الاستخدام ويشير البعض على ضرورة التمييز بين مصادر تمويل تلك الصناديق من مورد سلعي ناضب ام غير ناضب (صلاح، 2022: 746-747). لذا فصناديق الثروة السيادية هي عبارة عن صناديق ليس بالمعنى الحرفي للصندوق وانما نفهم بانها عبارة مجموعة من الترتيبات او اولويات استثمارية ذات الصلة بالاستثمارات الحكومية لغرض تحقيق استقرار اشمل للاقتصاد الكلي من خلال حيازة وادارة اصول مالية والحصول على عوائد مستقرة من خلال توظيف مجموعة من الاستراتيجيات الاستثمارية في الاصول الاجنبية حيث تمتلك مجموعة غير متجانسة من صناديق التثبيت المالي وصناديق الادخار وصناديق التنمية وصناديق التقاعد دون تقديم التزامات صريحة نشان معاشات التقاعد لذا يمكن اعتبارها مؤسسات استثمارية راسخة كانت ومازالت تقدم الاستثمارات عبر الحدود حيث ساعدة تلك الاستثمارات العابرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تاريخ قبول النشر/2024/2/29 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

وتعزيز نموه في كل من الدول المصدرة والمستقبلة لراس المال. كما ولها اهمية مركزية في المساعدة على تحسين الادارة المالية العامة وتحقيق نمو اقتصادي عالي الجودة ومستقر كما لامكن نكران اهميتها للأسواق المالية (IWG: 2008:3) لذا فهي عبارة عن صناديق سياسية استثمارية ذات غرض خاص ومحدد تملكها الحكومات العامة وتنشئ لتحقيق اهداف اقتصادية كلية والاحتفاظ بالأصول وتمويلها وتوظيفها وادارتها لتحقيق اهداف مالية مستغلة كافة الاستراتيجيات الاستثمارية في الاصول الاجنبية. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادية (OCDE) تلك الصناديق بانها عبارة عن مجموعة من الاصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة او غير مباشرة من قبل الحكومة لتحقيق اهداف وطنية طويلة الاجل والممولة اما بواسطة الاحتياطيات النقد الاجنبي او ايرادات موارد الموارد الطبيعية او من مصادر دخل قومي اخرى علما ان تلك الموارد تشكل فوائض مالية سواء فائض ميزان مدفوعات ام فوائض موازنة عامة او ايرادات الصادرات السلعية ولذلك فصناديق الثروة تتضمن صناديق التعاقد الحكومي و الشركات الاقتصادية المملوكة للدولة بالإضافة الى احتياطيات الصرف الاجنبي المدار من قبل السلطة النقدية كما ويمكن من ان نفهم بانها لخزينة عبارة عن اداة مملوكة من قبل الحكومة تسير باستقلالية عن البنك المركزي او وزارة المالية او الخزانة العمومية كما تستثمر اموالها في محفظة من الاصول المالية المتعددة الاصناف والمخاطر على غرار الاسهم والسندات والممتلكات والمشتقات المالية علما ان معظم الاستثمارات في الصندوق تتم في اسواق المال الاجنبية لذا فان هناك مجموعة من الدوافع لأنشاء مثل تلك الصناديق والتي تعتبر ظاهرة ليست بالجديدة على الحياة الاقتصادية حتى وانها قد عرفة تطورا سريعا في نهاية القرن العشرين بدايتا من انشاء هيئة الاستثمار الكويتية عام 1953 مرورا بصندوق الثروة السيادي لسنغافورة وكذلك الأمارات العربية المتحدة ليبلغ عددها لا كثر من 53 صندوقا لكن يجب ان نعلم من ان الغرض من انشاء مثل هذه الصناديق يختلف من بلد لأخر فنها من ينشئها تحسبا لانخفاض في كميات موارده الناضبة والتي تشكل الجزء الاكبر من ايراداته العامة كذلك قد يكون الغرض من انشائها هو لتحقيق جانب من العدالة للأجيال المستقبلية وقد يكون الغرض هو لتنويع القاعدة الانتاجية في الاقتصاد المحلي وتحقيق استيعاب افضل للاقتصاد الوطني او لغرض انشاء قاعدة للادخار المالي من خلال الاستثمار الخارجي للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي وكذلك يقلل من مخاطر التقلب بسعار الصرف والفائدة كما ويمكن من خلال تلك الصناديق ان تعمل على نقل التكنلوجي بين دول الفائض ودول ذات البيئة المستقطبة للاستثمار مما يرفع من معدلات النمو التكنلوجي لديها.
(وسيلة، 129/128 :2017).

المحور الثاني: ماهية الاختلال الهيكلي

يتسم الاقتصاد في ظل حالة التوازن باستقرار العلاقات بين العناصر والمتغيرات الاقتصادية على وفق معطيات النظرية الاقتصادية والذي يفضي الى استمرارية النمو والتطور الاقتصادي، والتوازن هنا لا يعني السكون والثبات المطلق للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، وإنما يعني التوازن المستقر للنسب والتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية، حتى لو كانت في حالة تغير مستمر طالما أنّ الاثر النهائي لهذا التغير لن يؤدي الى اختلال العلاقات التناسبية للمتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة. وبذلك يقصد بالاختلال في الاقتصاد حالة عدم استقرار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفق النسب أو المستويات التي تحددها النظرية الاقتصادية. أما الاختلال الهيكلي فأنه يعني اختلال

تاريخ قبول النشر/2024/2/29 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي الى المستوى الذي يؤثر فيه على النمو الاقتصادي واستقراره (الكواز، 2010:45). وعليه فأنّ الاختلال الهيكلي يعني اختلالا في علاقات التوازن العام وذلك باختلال العلاقات التناسبية بين عناصر ومكونات الهيكل الاقتصادي إذ تتغير خصائصه الأساسية الى حد يؤثر في استقرار الاقتصاد ومن ثم فقدانه لحالة التوازن العام، لذا فإنّ الاختلال الهيكلي يعتمد والى حد بعيد على تقسيمات الهيكل الاقتصادي ومكوناته الاساسية ودرجة الاختلال الحاصلة فيها حيث يمكن وصف التغير الذي سيطر على الاهمية النسبية لمكونات الهيكل الاقتصادي بالتغير الهيكلي ويترتب على ذلك تأثير تلك العلاقات التناسبية على مجمل التغيرات الأخرى **(صالح، 2018 : 405).** وبناءً على ذلك تعزى عملية التغير الهيكلي الى قوتين رئيستين هما **(مجيد ، 2011 116):**

أولاً: التغيرات في النسب والعلاقات الهيكلية الرئيسة (تغيرات جوهرية كماً ونوعاً) للعناصر المكونة للهيكل الاقتصادي أي تحول هيكلي.

ثانياً: التغيرات في العلاقات القطاعية بحيث ينقل مركز الثقل من قطاع الى قطاع آخر من القطاعات الاقتصادية المكونة للهيكل الاقتصادي أي تغير هيكلي.

ان الاختلال الذي يصاحب الاقتصاد القومي قد ينشأ هذا الاختلالات لأسباب محلية تتعلق بطبيعة النشاط الكلي فقد تكون ذات منبع سلعي يتمثل بقوى العرض والطلب الكلي او ذات منبع مالي يتمثل في الاختلال في جانبي الموازنة العامة او ذات منبع نقدي يتمثل في اختلال بين الطلب على النقود وعرضه. وفي اطار دراستنا هذه يمكن التركيز على النوع الاول، اذ انه يتمثل في عدم التناسب بين تيار الطلب المحلي الإجمالي على السلع والخدمات مقابل تيار العرض المحلي الإجمالي لهذه السلع والخدمات. أي أنّه وعند مستويات معينة من الأسعار يكون حجم احتياجات المجتمع من الموارد اللازمة لغرض الاستهلاك والاستثمار اكبر مما هو متاح فعلا مما يؤدي الى حدوث اختلال قد يقود الى أزمات اقتصادية، ومن ثم زيادة حدة الطلب وبشكل مستمر مع انخفاض في جانب العرض يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع المستمر مما يسبب اختلالات هيكلية في الاقتصاد وعادة ما يحصل الاختلال الداخلي في اقتصاديات الدول النامية نتيجة اندفاع الطلب الكلي نحو الارتفاع متجاوزا العرض الكلي المحدود من السلع والخدمات، وهذا يرجع الى الاختلالات الهيكلية الكامنة في صميم الاقتصادات النامية والتي تعوق نمو الناتج الحقيقي، وأنّ قصور العرض الكلي ازاء الطلب الكلي يرجع الى كون الجهاز الإنتاجي في الدول النامية يتسم بكونه غير مرن، بسبب ضعف الطاقات الإنتاجية المتاحة وشحة الايدي العاملة الماهرة والكفؤة والذي يعكس بدوره خللا هيكليا في بنية المهارة لقوة العمل، وقلة البنى التحتية (infra-structure) الضرورية لإسناد عملية التنمية الاقتصادية وضعف ما هو متوفر منها، إضافة الى اخطاء السياسات الاقتصادية المتبناة في الدول النامية وضعف تأثيرها في النشاط الاقتصادي. ويعد الاختلال في هيكل الانتاج أي بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك المحلي الاجمالي من ابرز الاختلالات الهيكلية الداخلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية (الفارس، 1997 : 117).

المحور الثالث: دراسة وتحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق

يعد تشوه الهيكل الاقتصادي من أبرز التحديات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وهذا ناجم من بسبب عدم قدرة المعنيين في توجيه الموارد الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف التي من شأنها ان

تاريخ قبول النشر/2024/2/29 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

تساهم في تعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستمر ومستدام، اذ كان لضعف دور القطاع الصناعي والزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مع واقتصار دور القطاع الصناعي على إنتاج السلع الاستهلاكية في الغالب، معتمداً على السوق الدولية في تلبية حاجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية، مما جعل الاقتصاد العراقي معتمدا ومرتبطاً ارتباط وثيق بقطاع النفط، إذ يزداد بزيادته وينخفض بانخفاضه. يتضح من الجدول (1) تزايد الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه بعد عام 2004 وما رافقه من تغيرات سياسية واقتصادية فضلا عن رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق وعودة الصادرات النفطية إلى السوق الدولية وتحسن أسعار النفط بعد عام 2004، لينعكس كل ذلك في كافة مكونات الناتج المحلي الاجمالي مما ادى الى ارتفاعه من (53235358.7) مليون ديناراً أعام 2004 الى (198774325.4) مليون ديناراً عام 2020 وبمعدل نمو مركب بلغ (8.6%)، وهذا التزايد لم يكن على وتيرة واحدة وانما كان مختلف خلال مدة الدراسة، حيث اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد وبشكل مستمر من حوالي من (53235358.7) مليون ديناراً عام 2004 الى (157026061.6) مليون ديناراً عام 2008 وهذا جاء متزامناً مع سيادة الاستقرار في سوق النفط العالمية والتزايد المستمر لا سعار النفط والصادرات النفطية الامر الذي زاد من حجم الناتج في القطاع النفطي الذي ارتفع من (30807302.08) مليون ديناراً عام 2004 الى حوالي (87165166.8) مليون ديناراً عام2008، وبذلك فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو سنوية موجبة خلال تلك الاعوام، لكن مع حدوث الازمة المالية العالمة عام 2009 وما تركته من تأثيرات سلبية على اسعار النفط وانخفاض حجم الناتج النفطي الى (55993675.7) مليون ديناراً عام 2009 الامر الذي ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ (130643200.4) مليون ديناراً في العام ذاته وبمعدل انخفاض بلغ (-16.8%) مقارنة بعام 2008، وبعد تعافي الاقتصاد العراقي من الازمة السابقة على اثر تحسن اسعار النفط بدأ الناتج النفطي والناتج المحلي الاجمالي بالتزايد التدريجي ليبلغا (125576675.9) و (273587529.2) مليون ديناراً على التوالي عام 2013، حيث يعود هذه التزايد الى ارتفاع اسعار النفط وبلوغ ذروتها اذ انها تعدت عتبة 100$ للبرميل. ومع تعرض الاقتصاد العالمي لازمة انخفاض اسعار النفط في 2014 الناتج عن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض معدلات الطلب على النفط الخام، الامر الذي ادى الى انخفاض الناتج النفطي في العراق وبلوغه(62009607.7) مليون ديناراً عام 2015 مما ادى ذلك الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي وبلوغه (209491917.8) مليون ديناراً في العام ذاته. لكن سرعان ما بدأ يتحسن هذان الناتجين بفعل تعافي الاقتصاد من تلك الازمة وتحسن اسعار النفط العالمية ليبلغا (113099141.8) و (277884869.4) مليون ديناراً على التوالي عام 2019. ولقد كان للازمة الصحية العالمية المتمثلة في جائحة كورونا دورا كبير في التأثير على مجمل الاقتصاد العالمي لاسيما الجوانب الاقتصادية نتيجة تأثيراتها والاجراءات الاحترازية التي اتخذتها البلدان من غلق شامل للكثير من المرافق الانتاجية، الامر الذي ادى الى انخفاض معدل النمو العالمي وكذلك الطلب على النفط الامر الذي ادى الى انخفاض اسعار النفط، ومن ثم انخفاض الناتج النفطي في العراق متأثر بذلك ليبلغ (76528115.7) مليون ديناراً عام 2020 مما قاد ذلك الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ (198774325.4) مليون ديناراً في العام ذاته، اما القطاع الزراعي فقد شهدت ارتفاعا تدريجيا مستمر منذ بداية هذه المدة لا سيما مع المبادرة الزراعية التي اطلقت عام 2007 والتي كانت لمدة 10 سنوات الامر الذي انعكس

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 81/ شهر حزيران/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/2/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

ايجابا على حجم الناتج الزراعي والذي ارتفع من (4759241.0) مليون ديناراً عام 2004 الى (6045503.3) مليون ديناراً عام 2008 وبمعدل زيادة بلغ (6.16%) للمدة ذاتها، واستمر تأثير المبادرة الزراعية في ارتفاع حجم الناتج في القطاع الزراعي حتى بلغ (13050125.1) مليون ديناراً عام 2013 وبمعدل زيادة بلغ (17.56%) للمدة 2009-2013، ولكن هذا الارتفاع لم يستمر بسبب حداث عام 2014 وما رافقها من سيطرة بعض المجاميع الارهابية على جزء من الاراضي العراقية مما اثر سلبا على الانتاج الزراعي وانخفض تدريجياً حتى بلغ (7950973) مليون ديناراً عام 2020. وعلى الرغم من ذلك فقد شهد القطاع الزراعي تطورات كبيرة خلال مدة الدراسة ليحقق معدل نمو مركب بلغ (3.3%). فيما شهد قطاعي الصناعي والمصرفي المسار ذاته للقطاع الزراعي، اذ ابتدئ القطاعين بالتزايد التدريجي وتقلبات طفيفة طيلة مدة الدراسة ليرتفع ناتج الصناعي والمصرفي من (936942.3) و (314088.6) مليون ديناراً عام 2004 على التوالي الى (2653740) و(2952090) مليون ديناراً على التوالي عام 2008 وبمعدل زيادة بلغ (29.73%) و (75.09%) للمدة 2004-2008، ولكن مع الازمة المالية العالمية في عام 2009 تأثر القطاع المصرفي بذلك فانخفض ليبلغ (1920455) ولكن سرعان ما شهد تزايدت ملحوظا متزامنا مع تزايد الناتج في القطاع الصناعي ليبلغا (5471751) و(6292513) مليون ديناراً على التوالي عام 2013 وبمعدلات زيادة بلغت (29.7%) و(16.55%) على التوالي للمدة 2009-2013 ومع الصدمة المزدوجة في نهاية عام 2014 شهد الناتج في القطاع المصرفي والصناعي انخفاضا واضحا ليبلغا (298908) و(5008703) مليون ديناراً عام 2014، ومع تعافي الاقتصاد من تلك الصدمة بدأ ناتج في هذين القطاعين بالتزايد وبلوغهما (001928) و (5835582) مليون ديناراً على التوالي وبمعدلات زيادة بلغ (10.88%) و (3.1%) على التوالي للمدة 2014-2019، ولكن كانت للازمة الصحية العالمية الدور الكبير في انخفاضهما عام 2020، وعلى الرغم من ذلك يلاحظ من الجدول ان الاتجاه العام للناتج في القطاع المصرفي والصناعي شهدت تزايد واضحاً خلال مدة الدراسة الامر الذي يتضح من معدلات النمو المركبة التي حققها هذان الناتجين، اذ بلغ معدل النمو المركب لهما (17.6%) و(11%). اما بالنسبة للقطاع الخدمي فقد يلاحظ من الجدول (1) تزايد حجم الناتج في القطاع الخدمي منذ بداية المدة الدراسة وبشكل تدريجي، اذ تزايد من (8624128) مليون ديناراً عام 2004 الى (58240877.34) مليون ديناراً عام 2020 ليسجل معدل نمو مركب (12.7%) وللمدة ذاتها، كما يتضح بان هذا التزايد لم يكن على وتيرة واحدة وانما جاء مختلف خلال مدة الدراسة، حيث شهد القطاع الخدمي تزايدا مستمرا وتدريجيا خلال حتى عام 2013 ليبلغ (58821319) مليون ديناراً وبمعدلات نمو موجبة طيلة تلك المدة، ومن ثم بدأ ناتج هذا القاع بالتذبذب البسيط حتى بلغ في نهاية المدة (58240877.3) مليون ديناراً. فيما يتضح ايضا بان ناتج القطاعات الاخرى(*) قد اخذت مسارين تمثل الاول في التزايد التدريجي المستمر خلال المدة 2004-2013، اذ ارتفعت من حوالي (7793656.7) مليون ديناراً عام 2004 الى حوالي (64375145.2) مليون ديناراً عام 2013 وهذا نتيجة اتساع حجم الخدمات العقارية التي ازدادت بشكل واضح في ظل ازمة السكن التي يعيشها الاقتصاد فضلا عن تنامي الكثير من العشوائيات فضلا عن التوسع في بناء المجمعات السكنية الواضحة في العاصمة بغداد. فيما تمثل المسار الثاني بالانخفاض التدريجي خلال المدة 2014-2020 وهذا نتيجة تزامن الصدمات التي

(*) تشمل القطاعات الاخرى (قطاع الكهرباء والماء ، النقل والمواصلات، و الاسكان) وغيرها من لم يذكر في الجدول (1).

تاريخ قبول النشر/2024/2/29 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

عاشها الاقتصاد العراقي من الازمة الصحية والامنية، اذ انخفض الناتج في تلك القطاعات من حوالي (84428620.2) مليون ديناراً عام 2014 الى حوالي (46910740.4) مليون ديناراً عام 2020، وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت القطاعات الاخرى بشكل عام تزايدا واضحاً لتسجل معدلات نمو مركبة بلغت (11.9%) خلال المدة 2004-2020. يتضح من الشكل (1) هيمنة القطاع النفطي على نسب المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة محقق متوسط نسب مساهمة (46.3%) خلال المدة 2004-2020، حيث شهدت نسبة القطاع النفطي تذبذب واضح وهذا بطبيعة الحال يعود الى تقلبات اسعار النفط في السوق النفطية، اذ يلاحظ انخفاض تلك النسبة بشكل تدريجي من حوالي (57.9%) عام 2004 الى (42.9%) عام 2009 وهذا بسبب الازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط، لتشهد بعدها تلك النسبة تقلبا تارة باتجاه الارتفاع وتارة اخرى باتجاه الانخفاض، وهذا مرهون بسوق النفط الدولية، اذ يلاحظ انخفاض تلك النسبة مع الصدمات التي حدثت في الاعوام 2009 و 2014 و 2019 وتأثراتها على الاقتصاد القومي، ولكن بالرغم من ذلك فان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على هذا القطاع وعوائده لتمويل برامجه التنموية، كما يلاحظ بان القطاع الزراعي شهد انخفاض تدريجيا في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لتبلغ(3،9%) عام 2008 هذا يعود إلى الدمار الذي لحق بالأراضي الزراعية نتيجة سلسلة الحروب التي تعرض لها البلد الامر الذي ادى الى انخفاض الإنتاجية الزراعية، بالإضافة الى العوامل التنظيمية الأخرى المتعلقة بالأسعار والسوق فضلا عن عدم دعم القطاع الزراعي والمنافسة مع المستورد وهو احد اهم عوامل تراجع هذا القطاع اذ سجلت نسبة هذا القطاع كمتوسط نسب مساهمة (4.7%) خلال المدة 2004-2020. فيما لم يحظى القطاع الصناعي بالدعم المطلوب وتركه ينافس المستورد في ظل ارتفاع تكاليف الانتاج مما ادى الى ضعف نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ليسجل كمتوسط نسب مساهمة (2.1%) خلال المدة 2004-2020 فيما كانت نسبة مساهمة القطاع المصرفي متدنية جدا اذ بلغت كمتوسط نسب مساهمة (1.5%) خلال المدة 2004-2020. مما يدل مدى تخلف هذا القطاع وامكانيته في تحقيق الاهداف المرجوة منه، لذا يمكن القول بان الانخفاض في نسبة مساهمة تلك الانشطة تعود الى سيادة ظروف سياسية متدهورة وامنية غير المستقرة ساهمة في تدني الإنتاج في تلك الانشطة. يلاحظ من الشكل (1) ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من حوالي (16.2%) عام 2004 الى (29.3%) عام 2020 وبمتوسط نسب بلغ (22.9%) للمدة ذاتها، وهذا بفعل تغير النمط الاستهلاكي لا فراد المجتمع بعد حداث 2003 وفتح باب الاستيراد على مصراعيه وبروز ظاهرة المحاكاة لنمط الاستهلاك الغربي الامر الذي يمكن يتناغم مع رأي الاقتصادي (Baumal) القائل بأن المجتمعات التي تستهلك الكثير من الخدمات تعد أكثر غنى، وأن مواطنيها يصبحون تواقين إلى شراء الخدمات عبر الحدود ، مما يجعل إنتاجيتهم في طريقها نحو الانخفاض لا محال، ويمكن مقاربة هذا القول مع واقع الاقتصاد العراقي الراهن **(صالح**، 2012: 3)

تاريخ قبول النشر/2024/2/29 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

جدول (1) تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة 2004 – 2020 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو%	قطاع النفط	قطاع الزراعة	القطاع المصرفي	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	ناتج القطاعات الاخرى
2004	53235358.7	-	30807302.1	4759241.068	314088.6	936942.3	8624128	7793656.7
2005	73533598.6	38.13	42377412.9	5066464.944	522088.6	970643.5	10956506	13640482.7
2006	95587954.8	29.99	52850580.2	5572777.765	688233.3	1472055	17588184	17416124.5
2007	111455813.4	16.6	59015853.2	5494771.601	1872458	1816730	23405721	19850279.6
2008	157026061.6	40.89	87165166.8	6045503.372	2952090	2653740	33132499	25077062.4
2009	130643200.4	16.8-	55993675.7	6832639.381	1920455	3409788	35012378	27474264.3
2010	162064565.5	24.05	72896641.6	8362531.58	2171665	3678866	39543754	35411107.4
2011	217327107.4	34.1	115248565.1	9910116.097	3412036	6128624	44552057	38075709.2
2012	254225490.7	16.98	126426336.5	10474090.22	4804862	6914933	51607775	53997493.9
2013	273587529.2	7.62	125576675.9	13050125.14	5471751	6292513	58821319	64375145.2
2014	266420384.5	2.62-	116931906.8	12841462.53	2983908	5008703	44225784	84428620.2
2015	209491917.8	21.3-	62009607.7	7960692.87	2283462	3770855	57819769	75647531.3
2016	203869832.2	2.7-	69111873.1	7747053.62	3261917	4689006	55656464	63403518.5
2017	225722354	10.7	88708885.1	6320225.91	3837280	5868781	58687812	62299369.9
2018	221064479	2.1-	102352853.8	4863418.53	3979161	3758096	65435086	40675863.7
2019	277884869.4	25.7	113099141.8	10003855.3	5001928	5835582	78919303	65025059.3
2020	198774325.4	28.5-	76528115.7	7950973	4174260.8	4969358.1	58240877	46910740.4
النمو المركب		8.6	5.9	3.3	17.6	11	12.7	11.9

المصدر : وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء . مديرية الحسابات القومية . سنوات متعددة .

الشكل (1) نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004 -2020

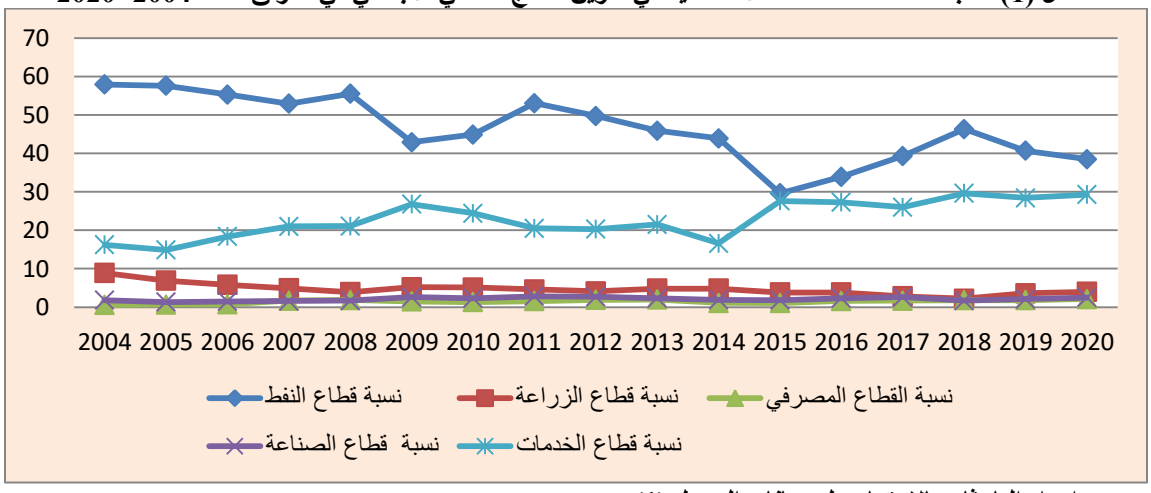

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

وعليه يتضح ضعف مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية والمصرفية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا تتجاوز نسبتهما مرتب الاحاد حتى عام 2020، مما يعكس حالة الاختلال الهيكلي الكبير في هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاع النفطي عليه وكذلك قطاع الخدمات الذي يأتي بالمرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة الامر الذي يفضي الى تشوه الهيكل الانتاجي وعدم قدرته على التكيف مع التغيرات التي تحدث في الطلب الكلي الامر الذي يخلق فجوة بين الطلب الكلي المحلي والعرض الكلي المحلي، مما يستدعي القيام بالاستيرادات من اجل تقليص تلك الفجوة عن طريق الاستيراد من، ومن ثم حرمان الاقتصاد من الموارد النقدية التي يمكن ان تكون سببا في تنمية البلاد والنهوض بواقعها الانتاجي.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الثانية والعشرون/ العدد 81/ شهر حزيران/ سنة 2024
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2024/2/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

المبحث الثالث: دور الصندوق السيادي في الحد من الاختلالات الهيكلية

اولا: دوافع انشاء الصندوق السيادي في العراق: ان الأسباب التي تدفع بالعراق إلى إنشاء صندوق سيادي لا تختلف كثيراً عن الأسباب الكامنة وراء إنشاء الصناديق السيادية في العالم والتي تم الاشارة لها سابقا عن اسباب انشاء مثل تلك الصناديق، حيث يسعى العراق الى انشاء ذلك الصندوق بهدف تقليل ارتباط الاقتصاد العراقي بالسوق النفطية الدولية وتقلباتها المستمرة والتي اثرت بشكل كبير على استدامة النمو الاقتصادي في العراق من خلال تأثيرها على الموازنة العامة فعندما تزداد اسعار النفط تؤدي الى زيادة حجم التخصيصات الاتفاقية لا سيما الاستثمارية، فيما لو انخفضت فهذا يؤدي الى اتباع الحكومة لسياسة المناقلة ما بين النفقات وذلك على حساب النفقات الاستثمارية ومن ثم ضياع فرص القيام بالمشاريع الانتاجية. فضلا عن ان كل الثروة النفطية يمكن ان تنضب في يوما من الايام وذلك يمكن الاستدلال عليه عمليا من خلال مقارنة معدل الانتاج اليومي مع الاحتياطيات المؤكد في ظل افتراض ثبات الاخير، ففي عام 2020 بلغت الاحتياطيات النفطية المؤكدة (145) مليار برميلاً فيما كان معدل الانتاج اليومي (3998) الف برميلاً وهذا يعني ان النفط سينضب بعد (100) عام وذلك من خلال قسمة قيمة الاحتياطيات المؤكدة على مجموع الانتاج السنوي، ناهيك عن تزايد الاهتمام ببدائل النفط وما ستكون عليه في المستقبل القريب الامر الذي قد يقلل من الطلب على النفط او انخفاض اسعاره في ظل وجود البدائل. فمع غياب التنوع الانتاجي وحدوث اي من الامرين (النضوب او انخفاض اهميته) فقد يكلف العراق الكثير ويدخله في ظروف اقتصادية سيئة جدا قد تلحق الضرر بجيل معين دون الاخرى كون النفط هو ثروة عامة لكل الاجيال(وزارة التخطيط).

ثانيا: الية عمل الصندوق السيادي وامكانية معالجة الاختلالات الهيكلية: بعد ان ظهرت حاجة النرويج لأنشاء صندوق سيادي لجعل اقتصادها اكثر استقرارا لذى سعى البرلمان نرويجي على وضع المبادئ الاساسية وذلك من خلال اهتمامها بوضع الاجراءات التنظيمية و القانونية لعمل تلك الصناديق. وعلى غرار ذلك فقد سعت الحكومة العراقية عبر مشروع قانون النفط العراقي المعدل لعام ٢٠٠٧ لأنشاء صندوق سيادي من خلال ذكر مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تسير عليه العملية النفطية لكنه لم يكمل مشواره في توضيح مجالات استثمار العائدات النفطية واكتفى بذكر إنشاء ذلك الصندوق، على ان يتم الايداع فيه من فائض الايرادات النفطية وبنسبة معينة. وهذا ما نص عليه الفصل الاول المادة 40 ثانيا "يؤسس صندوق يسمى (صندوق المستقبل) تودع فيه نسبة من فائض الواردات البترولية لضمان حقوق الأجيال المقبلة. وتحدد تشكيلات الصندوق ومهامه وكيفية إدارته بقانون "، وعلى الرغم من ذلك فان هذا القانون لم يوضح الإجراءات التنظيمية ولا التعليمات الخاصة بعمل الصندوق، وعليه ينبغي توضح ذلك فضلا عن توضيح مجالات الاستثمار مع الالتزام بإصدار تقارير شهرية أو سنوية، كل ذلك يجعل الصندوق يتمتع بأكبر قدر من الشفافية التي تجعل الشعب في حالة استقرار واطمئنان على ثروته. وعليه ينبغي ان يعمل الصندوق وفق الاسس الاتية:

1 - ينبغي على العراق إن يستثمر ايراداته النفطية في الداخل لكن ذلك مشروطاً بان يكون ذلك الاستثمار مكمل للإنفاق الاستثماري العام وذلك لتجنب مزاحمة القطاع الخاص.

2 – التوزيع الجغرافي او قطاعي لاستثمارات الصندوق وفقاً لاستراتيجية يضعها خبراء مختصين بالشؤون المالية والاقتصادية وبما يخدم مصلحة الاقتصاد العراقي.

تاريخ قبول النشر/2024/2/29 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

3 – التركيز على الاستثمارات الامنة ذات المخاطر المنعدمة نوعا ما وبنسبة لا تقل عن35% من ايرادات الصندوق وتتمثل تلك الاستثمارات على سبيل المثال لا حصر (شراء أذونات الخزينة المركزية الوطنية وكذلك الامريكية، فتح حساب وديعة ثابتة).

4 - العمل تدريجيا على فصل ايرادات النفط عن الموازنة العامة من خلال صندوق المستقبل سوف يرفع من كفاءة أداء وإنتاجية الإنفاق العام والقضاء على الفساد تدريجياً بحكم انخفاض التخصيص الكبير للإنفاق العام الذي كان يحصل سابقاً في ظل عدم وجود قناة كالصندوق السيادي يخصص له الفائض عن حاجة الموازنة فضلاً عن زيادة نسبة المودعة في الصندوق من سنة لأخرى.

صندوق المستقبل: لقد ارغمت الازمات المالية العالمية صناديق الثروة السيادية على الاضطلاع بأدوار اكثر وضوحا ومباشرة في بلدانها الاصلية وتشمل هذه الادوار توفير دعم السيولة للبنوك المحلية او للشركات واعادة رسملة تلك البنوك والاستثمار في الاسهم المحلية وتمويل عجز الموازنة حيث ان تمويل الموازنة هو هدف صناديق الثروة السيادية المكلفة بتحقيق الاستقرار وتتبنا صناديق الثروة السيادية سياسات استثمارية لاستثمار جزء من اصولها محليا على سبيل المثال صندوق المستقبل الاسترالي والذي يتوقع ان يحقق فوائض مالية خال السنوات القادمة والذي مول من صناديق احتياطيات التقاعد (Udaibir S. Das،134-137: 2010)

5 - تنشيط القطاعات الخاملة من خلال توجيه الاستثمارات نحوها وفقا لدراسات يمكن من خلالها النهوض بتلك القطاعات سواء كانت انتاجية حقيقية او انتاجية مالية، لذا فهو اداة لتحفيز وتنشيط القطاعات الاخرى عبر مساهمته في تنويع الهيكل الانتاجي مما يترتب عليه الاقلال من الازمات والصدمات المالية التي قد تصيب الاقتصاد.

6 - ضرورة التشديد على دعم الاستثمار في المشروعات المنتجة التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وهذا الأمر سوف يولد لدى المواطن نزعة الحفاظ على الموارد والمال العام والحد من الإسراف غير المبرر للخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والمشتقات النفطية وغيرها. ويتضح من الشكل (2) ان الاقتصاد العراقي سيتلقى انفاقين الاول يكمن في ما يتم تخصيصه في الموازنة العامة سواء كان تشغيلي او استثماري مع الاخذ بنظر الاعتبار مساهمة الانفاق التشغيلي تكون هي الاكبر وهذا الامر يترتب عليه ضرورة رفع مستوى كفاءة وانتاجية الانفاق العام وتوجيهه نحو المجالات ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي الكبير، والانفاق الثاني يكمن فيما يقوم به الصندوق والذي يتميز باختلاف نسب هيكلته اي ان الجانب الاستثماري هو الاكبر والذي يكون في معظمه مكملا للأنفاق الاستثمار العام والخاص على حد سواء وذلك لتجنب ظاهرة المزاحمة. كما يتضح ايضا بان موارد الصندوق في الاساس تأتي من الفوائض المالية في الموازنة العامة او يمكن ان تحدد نسبة معينة من الايرادات النفطية سواء حققت تلك الموازنة فائضاً او لم تحقق، مع ضرورة ان تكون تلك النسبة تتوافق مع حالة الاقتصاد الوطني والظرف السائد فيه، الامر الذي ينعكس ايجاباً في تحجيم الفساد المالي والاداري وكذلك الاسراف والهدر في المال العام وكذلك الاقلال من توجيه الايرادات نحو المشروعات غير المنتجة ومن ثم عدم استفادة الاقتصاد العراقي منها. في المقابل يكون انفاق الصندوق نحو المشروعات الانتاجية ذات المنافع الاقتصادية التي يمكن معها تطوير الاقتصاد الوطني، فضلا عن امكانية رفد الموازنة العامة بالإيرادات لتغطية العجز وذلك عبر الاستثمار في اذونات التي تصدرها، ومن هنا يمكن لهذا الصندوق ان يسهم في انقاذ الاقتصاد من ريعيته للقطاع

تاريخ قبول النشر/2024/2/29 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

النفطي عبر تنويع الهيكل الاقتصادي ودعم الاقتصاد الانتاجي ذي القطاعات الانتاجية المختلفة التي تعمل على تكوين الناتج المحلي الاجمالي. ومن هذه الصناديق صناديق الادخار وصناديق الاستثمار الاحتياطية وصناديق احتياطي التقاعد وصناديق التنمية وكذلك صناديق الاستقرار والتي تم انشاء تلك الصناديق في العراق لأغراض تحقيق الاستقرار وتجنب الازمات المالية والاقتصادية واعادة بناء البنية التحتية وتعزيز التنمية المستدامة من خلال القيام باستثمارات واسعة النطاق وكذلك الادخار للأجيال المستقبلية مثل صناديق التقاعد. لهذا تؤكد الحاجة لا نشاء صناديق سيادية خاصة لوضع العراق والذي لم يشهد منذ عقود مضة نتيجة لارتباط العالي بين نظامه الاقتصادي والسياسي بدءا من التحولات الاشتراكية والوفرة النفطية والحروب وما شهده العراق خلال القرن الماضي لذا فانه بالرغم مما شهده فقد يتعرض لازمات حتمية وعلى هذا فان انشاء صناديق سيادية من شانها ان تخفف العبء عن الميزانية لتخلص من اتسلسل السلبي للحداث الاقتصادية الذي عرقله منذ زمن بعيد (بركة ، 11: 2020)

الشكل (2) الية عمل الصندوق السيادي في العراق

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: فاروق القاسم، النموذج النرويجي لا دارة المصادر البترولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت ، العدد373، 2010، ص 405 .

الاستنتاجات والتوصيات

اولا ، الاستنتاجات

1. سيادة حالة التشوه في الهيكل الانتاجي الحقيقي حيث شهدت القطاعات الانتاجية غير النفطية نسب مساهمة ضئيلة في تكوينها للناتج المحلي الاجمالي فضلا عن سيادة النمط الخدمي عليها.
2. عدم قدرة المعنيين في توجيه الموارد الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف التي من شأنها ان تساهم في تعظيم المنافع الاجتماعية والاقتصادية بشكل مستمر ومستدام.
3. غياب الادارة الكفؤة في للموارد الاقتصادية وانصياع ممن بيدهم زمام الحكم للمكاسب الشخصية والحزبية وترك الاقتصاد يعوم في بحر من التخلف . كما ويعد تسيس الاقتصاد الوطني لخدمة الساسة العامل الاكثر واقعية في بقاء واستمرار الاقتصاد الوطني متخلفا الى الان.

تاريخ قبول النشر/2024/2/29 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

4. ريعية الاقتصاد العراقي للقطاع النفطي مما جعل الاقتصاد مرتبطاً بالسوق الدولية وتأثيراتها على حجم الناتج المحلي الاجمالي وكذلك الايرادات العامة، اذ يشهد هذان المؤشرين ارتفاعاً واضحا مع ارتفاع اسعار النفط والعكس عند انخفاضها.

التوصيات

1. ضرورة صياغة استراتيجية واضحة المعالم بشأن ادارة وتخصيص العوائد النفطية وفق رؤية اقتصادية مدروسة بعمق تهدف إلى انهاء حالة التشوه والاختلال في هيكل الاقتصاد الوطني والعمل على مبادلة بين خيارات الحصول على العوائد النفطية وتحقيق سبل التنمية المستدامة.
2. العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما القطاع السياحي لما يدره من عوائد مالية مستديمة تتطابق مع متطلبات التنمية مع تحقيق فرص عمل كثيرة تسهم في تحسن مستوى معيشة الافراد والاقلال من مشكلة البطالة، كما أن استغلاله لا يتطلب جهود كبيرة مقارنة بالقطاعات الاخرى
3. ضرورة تفعيل تطبيق مستق الصندوق السيادي في العراق وفقا لما تم عرضه في هذا البحث الامر الذي يساعد على تحقيق عوائد مالية مستقرة مستقبلا كما تمكنه من معالجة حالات الاختلال الهيكلي في العراق.

المصادر References

المصادر العربية:

1. السبتي وسيلة، السبتي لطيفة، صناديق الثروة السيادية: استراتيجياتها الاستثمارية وآثارها الاقتصادية في العالم خلال الفترة 2014/2005، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - كانون الثاني 2010.
2. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام - دراسة لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى،بيروت1997
3. فاروق القاسم، النموذج النرويجي لإدارة المصادر البترولية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون، الكويت، العدد373، 2010
4. الكواز، سعد محمود و بهنام، سمير حنا، أثر التغير الهيكلي في التجارة الدولية لعينة مختارة من الدول النامية للمدة 1985-2008، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 101، جامعة الموصل 2010
5. لورنس يحيى صالح، محمد طاهر، الاختلالات الهيكلية واثرها النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015 دراسة تحليلية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 24 العدد 119، 2018.
6. مجيد، حسين شناوه، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعوم الاقتصادية والإدارية، المجلد1، العدد 5، 2011.
7. حسنين، صلاح حامد محمد، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 3،العدد3، 2022.
8. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء.
9. صناديق الثروة السيادية المبادئ والممارسات المقبولة عموما (مبادئ سانتياغو) مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية.اكتوبر 2008.
10. دايبر داس، عدنان مزارعي، اقتصاديات صناديق الثروة السيادية قضايا لصانعي السياسات صندوق النقد الدولي، .2010

تاريخ قبول النشر/2024/2/29 Arcif = 0.1538
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.81.3

11. مظهر محمد صالح، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلف المالية للسياسة النقدية بحث منشور في موقع البنك المركزي العراقي، 2012
12. محمد حسين بركة، آفاق إنشاء صندوق الثروة السيادي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، اكتوبر 2020.

المصادر الاجنبية:

1.Al-Sabti Wasila, Al-Sabti Latifa, Sovereign wealth funds: their investment strategies and economic impacts in the world during the period 2005/2014, Al-Quds Open University Journal for Administrative and Economic Research and Studies - January 2017
2. Abdul Razzaq Al-Faris, The government, the poor, and public spending - a study of the phenomenon of budget deficit and its economic and social effects in developing countries, Center for Arab Unity Studies, first edition, Beirut, 1997,
3.Farouk Al-Qasim, The Norwegian Model for Managing Petroleum Resources, World of Knowledge Series, National Council for Culture and Arts, Kuwait, Issue 373, 2010.
4.Al-Kawaz, Saad Mahmoud and Behnam, Samirhanna, The Impact of Structural Change on International Trade for a Selected Sample of Developing Countries for the Period 1985-2008, Tanmiya Al-Rafidain Magazine, Volume 32, Issue 101, University of Mosul, 2010.
5.Lawrence Yahya Saleh, Muhammad Taher, Structural imbalances and their impact on sectoral growth and employment in the Iraqi economy for the period 2003-2015, an analytical study, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 24, Issue 119, 2018.
6.Majeed, Hussein Shanawa, Structural Imbalances in the Iraqi Economy, Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Issue 5, 2011
6.7.Hassanein, Salah Hamid Mohamed, Sovereign wealth funds and their role in achieving sustainable development goals, International Journal of Jurisprudence, Judiciary and Legislation, Volume 3, Issue 3, 2022 .
8.Iraqi Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics.
9.sovereign wealth funds generally and practices .Santiago principles international working group of sovereign wealth funds .October 2008
10.Udaibir S. Das, Adnan Mazarei, Economics of Sovereign Wealth Funds Issues for Policymakers . International Monetary Fund 2010. 9. Mazhar 11.Muhammad Saleh, The absorptive capacity of operating expenditures and the flexibility of financial costs for monetary policy, research published on the Central Bank of Iraq website, 2012.
12.Mohammed Hussein Baraka, Prospects for the establishment of the sovereign wealth fund in Iraq,Al-Bayan Center for Studies and Planning، October 2020.